

من وزير الاقتصاد والمالية
إلى

الموضوع: حول أحكام الفصل 5 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014
المرجع : مكتوبكم بتاريخ 22 جانفي 2015

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركتكم قامت بإيداع تصاريح تصحيحية بعنوان سنتي 2012 و 2013 تتضمن ترفيعا بـ 20% في الأرباح المصرّح بها ضمن التصاريح الأولية مبيّنين أنّ مصالح المركز الجهوي لمراقبة الأداءات بتونس I اعتمدت عند احتساب الضريبة النتيجة الجبائية قبل طرح الأرباح المتأتية من عملية التصدير ممّا نتج عنه ضريبة تفوق الضريبة المتوقّعة من قبل شركتكم وجعلها تعزف عن طلب الانتفاع بأحكام الفصل 5 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014. فطلبتم توضيحات حول كيفية تطبيق الترفيع بنسبة 20% على الأرباح المصرّح بها بالنسبة إلى الأشخاص الذين ينتفعون بطرح الأرباح المنتفعة بامتيازات جبائية على غرار التصدير؟

جوابا، يشرفني إعلامكم أنّ الانتفاع بأحكام الفصل 5 المذكور يستوجب الترفيع في الأرباح بنسبة لا تقلّ عن 20% أي قبل أيّ طرح بما في ذلك الأرباح المتأتية من التصدير ودون أن يؤدي هذا الترفيع إلى الترفيع في مبلغ الأرباح المنتفعة بالامتيازات الجبائية والقابلة للطرح. وبالتالي، فإنّ الطريقة المعتمدة من قبل مصالح المركز الجهوي لمراقبة الأداءات لا تتنافى مع أحكام الفصل 5 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014.

وتفضلوا، سيدي بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية
و بتفويض من الدراسات

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي